

Distr.: General
21 July 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - المقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٦٢ (٢٠٠٣) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ويعرض التقرير آخر التطورات بشأن الحالة في أبخازيا بجورجيا منذ تقديم تقريره المؤرخ في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/412).

٢ - وقد بقيت ممثلي الخاصة لجورجيا، هايدي تاغليافيني، على رأس البعثة. وواصل اللواء قاضي أشفق أحمد (بنغلاديش) عمله كبيراً للمراقبين العسكريين. وفي ١ تموز/يوليو ٢٠٠٣، وصل قوام البعثة إلى ١١٧ مراقباً عسكرياً (انظر المرفق).

ثانياً - العملية السياسية

٣ - واصلت ممثلي الخاصة، بالتعاون مع فريق الأصدقاء التابع للأمين العام، مساعيها من أجل تعزيز الدفع الإيجابي الذي بدأ في دورة استشارة الأفكار التي عقدها فريق الأصدقاء في جنيف برئاسة الأمم المتحدة في شباط/فبراير (انظر الوثيقة S/2003/412، الفقرة ٣) للشروع في نهاية المطاف في مفاوضات بين الجانبين الجورجي والأبخازي لتحقيق تسوية سياسية شاملة على أساس ورقة توزيع الاختصاصات ورسالة الإحالة المرفقة بها (انظر الوثيقة S/2002/88، الفقرة ٣). وفي هذا السياق، شكّلت متابعة اتفاقات تم التوصل إليها في سوشي من جانب الرئيسين بوتين وشيفرنادزه في آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة S/2003/412، الفقرة ٥) مساهمة إيجابية في تنفيذ توصيات جنيف. وفي أيار/مايو التقت ممثلي الخاصة بممثلي فريق الأصدقاء في نيويورك. وكانت لها مشاورات مع الممثل الخاص للرئيس بوتين حول الصراع الجورجي والأبخازي، ومع النائب الأول لوزير الخارجية فاليري لوشينين في تبليسي في نيسان/أبريل وفي موسكو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وكذلك مع المفاوض



الخاص من وزارة خارجية الولايات المتحدة المعني بالصراعات في أوروبا وآسيا رودولف بيرينا، في نيويورك في شهر أيار/مايو. ووافق كبار ممثلي فريق الأصدقاء على الاجتماع مرة أخرى، برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في جنيف في تموز/يوليه. وقبل الجانبان الجورجي والأبخازي الدعوة للمشاركة في جزء من هذا الاجتماع.

٤ - وفي جلسة عُقدت لاستشارة الأفكار في جنيف، تم تحديد ثلاث مجموعات من المسائل واعتبارها مسائل أساسية لتحقيق التقدم في عملية السلام: التعاون الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، والمسائل السياسية والأمنية. واهتم الاتحاد الروسي وجورجيا اهتماما عمليا بمضمون مجموعتين من مجموعات المسائل الثلاث وهما التعاون الاقتصادي وعودة اللاجئين وذلك في إطار الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الرئيسين في سوشي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تشكيل ثلاثة أفرقة عاملة ثنائية وتناولت موضوع إعادة تأهيل محطة الطاقة الكهربائية إنغوري، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وإعادة فتح خط السكة الحديد بين سوشي وتبليسي. وشاركت بعثة مراقبة الأمم المتحدة في جورجيا، كما طُلب منها، في اجتماعات الفريقين الأخيرين للاستفادة من خبرتها. وحضر أيضا ممثلو مكتب تبليسي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المداولات المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وشارك الجانب الأبخازي في المشاورات المتعلقة بمسائل الطاقة وتم إطلاعه على نتيجة عمل الأفرقة العاملة الأخرى. وواصل الجانب الجورجي التأكيد على ضرورة العمل في نفس الوقت على إصلاح السكك الحديدية وعودة اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الجانب الجورجي على أنه ينبغي مناقشة أنشطة الأفرقة العاملة الثنائية الثلاثة ونتائج عملها في إطار التوصيات التي انبثقت عن اجتماع جنيف لاستشارة الأفكار.

٥ - وبينما تقدمت الأطراف في عملها في مجال التعاون الاقتصادي وعودة اللاجئين، لم يتم تحقيق أي تقدم ملحوظ في المسائل السياسية والأمنية، لإدراج الوضع القانوني المقبل لأبخازيا داخل دولة جورجيا، ولا في مسألة الضمانات الأمنية. واحتفظ ممثلي الخاص باتصالات منتظمة مع الجانبين لاستكشاف إمكانية إجراء مشاورات حول تلك المواضيع (انظر S/2003/412، الفقرة ٤). غير أن الجانب الأبخازي استمر في الإعراب عن تحفظات حول إدراج الجوانب السياسية في أي مفاوضات، استنادا إلى إعلانه الاستقلال من جانب واحد في عام ١٩٩٩ (انظر S/1999/1087، الفقرة ٧). وصمم أيضا على رفضه لنفس الأسباب استلام ورقة توزيع الاختصاصات ورسالة الإحالة. وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، قام كل من لوشينين، الممثل الخاص للرئيس بوتين حول الصراع الجورجي - الأبخازي، والسير براين فول، الممثل الخاص للمملكة المتحدة في جورجيا بزيارة

مدينتي تبليسي وسوخومي وتبين لهما أن الموقف الأبخازي لم يتغير. وبعد عقد مشاورات مع الاتحاد الروسي بوصفه المسهل، استكشف ممثلي الخاص مع الجانب الجورجي، وممثلي فريق الأصدقاء في اجتماع عن الضمانات الأمنية في إطار توصيات جنيف استعداداً لأبخازيا للمشاركة. وانهقد هذا الاجتماع في ١٥ تموز/يوليه وتبادل المشاركون الآراء حول الموضوع وناقشوا المسائل الإجرائية.

٦ - ظل المجلس التنسيقي بقيادة الأمم المتحدة معلقاً بصفة رئيسية لأن الجانب الأبخازي رفض منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ المشاركة فيه. غير أن الجانب الأبخازي أعرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن استعداده لاستئناف مشاركته. وتقوم ممثلي الخاصة بالتشاور مع الجانبين لتحديد الوقت المناسب لاستئناف عمل المجلس.

٧ - بذلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا جهودها في إطار التطورات الداخلية التي أثرت على الجانبين الأبخازي والجورجي. وفي ٧ نيسان/أبريل، استقالت الحكومة الأبخازية الفعلية برئاسة غينادي غاغوليا، وفي ٢٢ نيسان/أبريل، تم تعيين راول خادزيمبا، وزير الدفاع الفعلي السابق ليخلفه. وواصل الجانب الجورجي انتقاده للحاد للحملة الجارية من جانب الأبخاز لاكتساب الجنسية الروسية، ولتشغيل خط سوشي سوخومي للسكك الحديدية، وتدفق الاستثمارات الخاصة، الروسية بصفة رئيسية، إلى المنطقة. وأعلن الجانب الأبخازي عن استيائه الشديد من البيانات التي أدلى بها بعض السياسيين الجورجيين التي تشير إلى أنهم لم يستبعدوا قط الخيار العسكري لحل الصراع.

ثالثاً الأنشطة التنفيذية

٨ - استمرت الدوريات البرية التي تقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في قطاعي غالي وزوغديدي خلال الفترة قيد الاستعراض بأكملها. وفي وادي كودوري، عملت أربع دوريات مشتركة لمدة أسبوعين مع قوات حفظ السلام التابعة لكومنولث الدول المستقلة؛ غير أنه تعين وقف تلك الدوريات عندما تم أخذ أربعة أفراد تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا رهائن في ٥ حزيران/يونيه (انظر أدناه). ولن تستأنف أنشطة البعثة في جورجيا إلى أن يتم إجراء استعراض كامل لإجراءاتها الأمنية في المنطقة. وبالمثل ظلت دوريات الهليكوبتر معلقة نتيجة للقلق الذي دام مدة طويلة بشأن الأمن؛ واستمرت الرحلات الجوية الإدارية ضمن ممرات محددة تحديداً جيداً فوق البحر الأسود.

وادي كودوري

٩ - وقعت أخطر حادثة في ٥ حزيران/يونيه عندما اختطفت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية مراقبين عسكريين تابعين للبعثة وممرضا تابعا للبعثة ومترجما شفويا جورجيا كرهائن في اليوم الثالث من دورية روتينية في وادي كودوري الأعلى الذي يسيطر عليه الجورجيون. أما الأفراد العسكريون الأربعة من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والمشاركين في الدورية فقد تم نزع سلاحهم وأطلق سراحهم على الفور. وعملت ممثلي الخاصة وقائد المراقبين العسكريين على نحو وثيق مع القيادة الجورجية، التي تتحمل المسؤولية الكاملة لسلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة، من أجل إطلاق سراحهم. وتم في ١١ حزيران/يونيه إطلاق سراح الرهائن الأربع دون أن يصابوا بأذى بعد مفاوضات أجريت بين السلطات الجورجية والمسؤولين عن أخذ الرهائن. وأكدت السلطات الجورجية أنه تمشيا مع سياسات الأمم المتحدة، لم يتم دفع أي فدية ولم تستخدم القوة. وعلى الرغم من التزام جورجيا بمحاكمة المسؤولين عن أخذ الرهائن، ستظل دوريات البعثة معلقة إلى أن يتم إجراء استعراض كامل لعمليات البعثة في وادي كودوري، واتخاذ تدابير أمنية أكثر صرامة. ونظرا للطابع الملح لاستئناف دوريات بعثة الأمم المتحدة في وادي كودوري، سيتم اتخاذ هذه التدابير الأمنية في أقرب فرصة ممكنة.

١٠ - وباستثناء حادث أخذ الرهائن، ظلت الحالة في وادي كودوري هادئة. ولم تبلغ الدوريات المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة قبل ٥ حزيران/يونيه عن حدوث أي تغيير في وجود الأفراد المسلحين في المنطقة. والتزاع بين الطرفين حول شرعية هذا الوجود في الوادي الأعلى مستمر. ومن وجهة النظر الأبخازية فإن الأفراد المسلحين هم بمثابة قوات ووجودهم في الوادي يشكل انتهاكا لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ (S/1994/583) المرفق الأول). أما بالنسبة لجورجيا فهؤلاء الأفراد المسلحون هم حراس حدود أو احتياطيون محليون لا يحظرهم الاتفاق.

قطاعا غالي وزوغديدي

١١ - أفادت دوريات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أن الحالة الأمنية في قطاع غالي هادئة بصفة عامة ولكنها غير مستقرة، مع مرور بعض فترات من التوتر العالي سببه في كثير الأحيان النشاط الإجرامي. وأثناء عمليات روتينية للوحدات الأبخازية المضادة للطائرات في المنطقة التي تتداخل مع منطقة حظر الأسلحة في غالي، لاحظت بعثة الأمم المتحدة ثلاث عربات نقل مصفحة يشتبه في أنها تستخدم لنقل أسلحة انتهاكا لاتفاق موسكو. وأثارت بعثة الأمم المتحدة المسألة مع السلطات الأبخازية الفعلية.

١٢ - كافح المسؤولون عن إنفاذ القانون المحلي من أجل التصدي للمستوى العالي للنشاط الإجرامي في قطاع غالي. فتم الإبلاغ عن وقوع ست حالات قتل، وسبع حالات إطلاق النار، وحالة اختطاف واحدة، و ٢٢ حالة سرقة، وحالة انفجار لغم أرضي واحد. وفيما يلي الحالات الرئيسية التي وقعت. في ١ نيسان/أبريل، تم إطلاق عيارات نارية على عربة مدير محطة طاقة إينغوري الذي استطاع أن يهرب بدون أن يصاب بضرر. وفي ١٦ نيسان/أبريل، اختطفت مجموعة من الأشخاص غير معروفة هويتها عربة تابعة لهالو تراست بالقرب من سوخومي بقوة السلاح واستولت على مرتبات الموظفين. وفي منطقة غالي السفلى، بالقرب من خط وقف إطلاق النار، تم نصب كمين لموظف جمارك أبخازي وتم قتله في ٤ أيار/مايو. وفي ١٤ أيار/مايو، أطلقت الميليشيا الأبخازية النار على أحد الفردين اللذين حاولا الهروب بعد القبض عليهما لوجود قبلة يدوية في حوزتهما بصورة غير مشروعة فأردى قتيلا. وفي اليوم التالي أطلق النار على قروي من منطقة غالي السفلى فأردى قتيلا بعد أن حاول على ما يقال الهروب من وحدة شرطة سوخومي كانت تحتجزه. وفي ٧ حزيران/يونيه، أصيب أربعة أعضاء من الخدمات الأمنية الأبخازية بجراح أثناء وقوعهم في كمين. وأثناء محاولة سرقة بيت في قرية بالقرب من مدينة غالي في ٢٢ حزيران/يونيه، قتل مسلحون أحسب وزير الإعلام الأبخازي في المنفى وأصيب آحران بجراح. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، قُتل جورجي وأبخازي أثناء تبادل إطلاق النار على جسر إينغوري.

١٣ - وفي هذه الظروف، قامت وكالات إنفاذ القانون الأبخازية بأربع عمليات "إيقاف وتفتيش" في منطقتي غالي العليا والسفلى. وتم الشروع في أكبر العمليات بدعم من وزارة الداخلية الفعلية في الفترة بين ٢٣ و ٢٩ أيار/مايو، وذلك بصورة رئيسية إثر التقارير المقدمة عن وجود مجموعات مسلحة غير قانونية عشية الاحتفال بيوم استقلال جورجيا في ٢٦ أيار/مايو. وساعدت زيادة عدد الدوريات التابعة لبعثة الأمم المتحدة أثناء الفترة على الحد من تأثير عملية التفتيش على السكان المحليين.

١٤ - وتم الإبلاغ عن عدد أقل من الحوادث في قطاع زوغديدي، الذي اعتبره مراقبو بعثة الأمم المتحدة هادئا. ووقعت ثلاث حالات قتل، وحالتين لإطلاق النار، وحالة انفجار واحدة، وثلاث حالات اختطاف، وست حالات سرقة. وأبلغت شرطة زوغديدي عن القبض على أفراد عصابتين من عصابات الجرائم المنظمة والاستيلاء على أسلحة وذخائر. وتم السماح لمراقبي بعثة الأمم المتحدة بالدخول إلى معسكر تورسا، وهو معسكر يزعم بأنه معسكر لتدريب شرطة مكافحة الإرهاب، تديره الخدمات الأمنية الأبخازية في المنفى. وفي الوقت الراهن، تقوم دوريات بعثة الأمم المتحدة بصورة منتظمة بزيارة المخيم.

١٥ - شكّلت التظاهرات المتكررة وأعمال العصيان المدني تحديا لسلطات إنفاذ القانون المحلية في قطاع زوغديدي وعائقا حال دون تنفيذ البعثة لمهامها المنوطة بها بموجب ولايتها. ونفّذ السكان المحليون مجموعة من الاحتجاجات على قضايا سياسية وعلى سوء تقديم الخدمات الأساسية. ففي ١ حزيران/يونيه قطع مشردون داخليا جسر نهر إنغوري، المعبر الرسمي الوحيد لخط وقف إطلاق النار، احتجاجا على التمديد المزعوم لولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقد انتهى الاحتجاج بعد مناقشات أُجريت مع المسؤولين الجورجيين. وحصلت عملية قفل طرق أخرى في ٥ حزيران/يونيه عندما قفل سكان محليون أيضا مخرج مقر القوة للنقل والإمداد في زوغديدي مطالبين البعثة بإصلاح الطرق. وقد حُلّت هذه المسألة بعد تدخل الإدارة المحلية.

١٦ - وواصل الفريق الرباعي المشترك لتقصي الحقائق الذي يضم الجانبين فضلا عن ممثلين لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، التحقيق في حوادث العنف. وتحضر جميع الأطراف بانتظام الاجتماعات الأسبوعية المقررة كما تستجيب على الفور للأحداث. وهناك سبع قضايا رهن التحقيق.

رابعا - التعاون مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة

١٧ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة العمل سويا على نحو وثيق، لا سيما في الدوريات المشتركة التي تسير في وادي كودوري، وفي الفريق المشترك لتقصي الحقائق، وفي الاجتماعات الرباعية الأسبوعية. كما تكمل الاجتماعات الدورية التي يعقدها الموظفون على المستوى العملي اللقاءات المتكررة التي تعقد بين كبير المراقبين العسكريين وقائد قوة حفظ السلام التابعة للرابطة.

١٨ - وتعكف السلطات الجورجية والروسية على وضع إطار رسمي للتفاهم المتعلق بوجود قوة حفظ السلام التابعة للرابطة والذي جرى التوصل إليه بين رئيسي البلدين في سوشي (انظر S/2003/412 الفقرة ٢٠).

خامسا - القضايا المتعلقة بحفظ النظام

١٩ - في إطار الجهد الرامي إلى فرض القانون والنظام في قطاع غالي، ومن ثم إلى إزالة أحد العوائق من أمام العودة الطوعية، أطلقت ممثلي الخاصة مناقشات مع الجانبين بشأن توصيات بعثة التقييم الأمني لعام ٢٠٠٢ (انظر S/2003/412، الفقرة ١٦). وتهدف هذه التوصيات بشكل أساسي إلى بناء قدرات الوكالات المحلية لإنفاذ القانون عن طريق تنسيق وتيسير تقديم المساعدة في مجال التدريب والمعدات، وإسداء المشورة للوكالات المحلية لإنفاذ

القانون ومراقبتها؛ وتيسير التعاون عبر خط وقف إطلاق النار. وقد حصلت البعثة على موافقة الجانبين على التوصية التي تدعو إلى إضافة قوة صغيرة من الشرطة المدنية قوامها ٢٠ فرداً، إلى البعثة بغية تعزيز قدراتها الذاتية على الاضطلاع بولايتها والمساعدة في القيام بالمهام المذكورة أعلاه.

سادساً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٢٠ - واصلت الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم الغذاء والمساعدة الطبية لمن هم في أمس الحاجة إليها. كما واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم خدمات الرعاية الصحية وغيرها من المساعدات الاجتماعية إلى أكثر من ٢٧٠ فرداً من الأشخاص الضعفاء والمسنين في سوخومي. وزار ممثل المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية جورجيا في أيار/مايو ٢٠٠٣ لرصد تنفيذ المشاريع الممولة من المكتب على جانبي خط وقف إطلاق النار وللوقوف على الاحتياجات التي من الممكن أن تشملها ميزانية عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٢ رصد المكتب مبلغ ١,٣ مليون يورو لدعم أكثر الأشخاص ضعفاً في برنامج تنفذه لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الإسبانية غير الحكومية ACH. ووقعت لجنة الصليب الأحمر الدولية مذكرة تفاهم مع سلطات الأمر الواقع الصحية الأبخازية بشأن مواصلة تقديم المعونة الغذائية في جميع أنحاء المنطقة خلال عام ٢٠٠٣ لنحو ٢٠.٠٠٠ من أكثر السكان حرماناً وضعفاً. وبتنسيق من المكتب ومن سويسرا، واصلت منطمتان غير حكوميتين - ACH و"الأولوية الملحة" - Premiere Urgence - تنفيذ مشاريعهما من أجل الضعفاء في أبخازيا، بجورجيا، الهادفة على التوالي إلى تحسين الأمن الغذائي وإعادة تأهيل البيوت الفردية وبعض المساكن الجماعية.

٢١ - وركزت الجهود أيضاً على ترميم البنية التحتية والخدمات الأساسية. فقد واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة، التركيز على إعادة تأهيل البنى التحتية التعليمية المجتمعية للمدارس. وبالإضافة إلى ٧٣ مدرسة أعيد تأهيلها في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، تعكف المفوضية على تقديم المساعدة لإعادة تأهيل ١٠ مبانٍ مدرسية أخرى في أبخازيا، بجورجيا، ٦ منها في مقاطعة غالي. كما أنجزت البعثة ٨ من المشاريع السريعة التأثير الـ ٢٠ الجاري تنفيذها والهادفة إلى تحسين ظروف عيش المشردين وواصلت أيضاً إصلاح الطرق والجسور بغية تحسن قدرة دورياتها على التنقل. وواصلت منظمة هالو ترست العمل على إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها. وعقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أربعة اجتماعات حول الدبلوماسية العلنية في غالي تهدف إلى

توفير منتدى تواصل للمرأة، كما ينظم حاليا مشروعات تدريبية من خلال منظمات غير حكومية محلية بغية تعزيز دور المرأة في الإدارة والأعمال التجارية.

٢٢ - وما زال النشاط الإجرامي يشكل شاغلا أساسيا عند تقديم المساعدة الإنسانية، على نحو ما بينته عمليتا الخطف والسرقة اللتين تعرضت لهما منظمة هالو ترست (انظر الفقرة ١٢ أعلاه).

٢٣ - وبقيت حالة حقوق الإنسان في أنجازيا خلال الأشهر الثلاثة الماضية هشة. فوكالات إنفاذ القانون الأنجازية هي أضعف من أن توفر حماية كافية للسكان المحليين إزاء المستويات المرتفعة للنشاط الإجرامي. وقد زادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنشطتها في أنجازيا، جورجيا - إذ نُفذت العديد من المشاريع التعليمية والإعلامية - للتوعية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولوحظ أيضا مع القلق أن الأطفال في مقاطعة غالي ما زالوا يفتقرون إلى التعليم بلغتهم. وسيلزم بذل جهد إضافي لتعزيز حماية حقوق الإنسان في ضوء العودة المتوقعة للمشردين داخليا واللاجئين في عملية تنفيذ توصيات جنيف واتفاقات سوشي.

سابعاً - الآثار المالية

٢٤ - سيزيد حجم الآثار المالية لزيادة قدرة الشرطة المدنية للبعثة (انظر الفقرتين ١٩ و ٣٠) بإضافة ٢٠ مستشاراً من أفراد الشرطة للقيام بمهام التدريب والإدارة والمراقبة بمبلغ ١ ٧٧٥ ٠٠٠ دولار تقريباً.

٢٥ - تشمل التقديرات فترة ١١ شهراً تبدأ في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وتوفر التمويل أيضاً لموظفين دوليين و ١١ موظفاً وطنياً وكذلك للدعم السوقي، ويرد في المرفق الثاني تفصيل لتقديرات التكاليف حسب وجه الإنفاق.

٢٦ - في القرار ٣٣٣/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اعتمدت الجمعية العامة مبلغ ٣٠ ٧٠٩ ٠٠٠ دولار لمواصلة البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وسيكون التقدير السابق إضافة على ذلك المبلغ.

٢٧ - إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة وإضافة قدرة للشرطة المدنية فسوف التمس بالتالي الموارد الإضافية من الجمعية العامة.

ثامنا - ملاحظات

٢٨ - لقيت عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة ترحيبا مشجعا في أعقاب دورة جنيف لاستشارة الأفكار ومؤتمر قمة سوشي. وتؤيد الأمم المتحدة بقوة هذه الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في المسائل التي تبعث على القلق المتبادل والمضي، في نهاية المطاف، نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. كما أعرب عن التقدير بشكل خاص للدور الهام الذي يؤديه فريق الأصدقاء في دفع العملية السياسية.

٢٩ - ومن المؤسف في الوقت نفسه أن القضية السياسية الجوهرية أي - مستقبل وضع أبخازيا ضمن دولة جورجيا - لم تعالج رغم تجدد الفرص للقيام بذلك ضمن إطار التوصيات التي قدمها فريق الأصدقاء في شباط/فبراير ٢٠٠٣. فورقة الاختصاصات ورسالة الإحالة المشفوعة بها تتيحان نطاقا كافيا لمعالجة الشواغل المبررة للشعب الأبخازي على نحو مرضٍ استنادا إلى الشرعية الدولية. ويتعين على الجانبين، ولا سيما الجانب الأبخازي، إظهار النية السياسية اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية لهذا الصراع. وعندئذ فقط يصبح بالإمكان إيجاد تسوية شاملة يمكن أن تستمر.

٣٠ - كما أن المبادرة التي أطلقها مؤخرا كل من جورجيا والاتحاد الروسي لبدء حوار بشأن عملية عودة اللاجئين على أساس الاتفاق الرباعي لعام ١٩٩٤ المتعلق بالعودة الطوعية (S/1994/397، المرفق)، تعتبر مشجعة بشكل خاص. ولا تزال البعثة والمفوضية ملتزمتين بمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا في ممارسة حقهم في العودة الآمنة والكرامة إلى أماكن إقامتهم السابقة. ومع أن توصيات بعثة التقييم المشترك التي توجهت إلى مقاطعة غالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حددت إطارا شاملا إلا أنها تستلزم مزيدا من التنفيذ من قبل الجانبين. والتوصيات التي صاغتها بعثة التقييم الأمني في تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تشمل إسداء المشورة بشكل خاص حول كيفية تحسين الحالة الأمنية في مقاطعة غالي. ووفقا لهذه التوصيات، أوصي بإضافة قوة من الشرطة المدنية قوامها ٢٠ فردا إلى البعثة بغية تعزيز قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها ولا سيما على الإسهام في إشاعة ظروف تفضي إلى تحقيق عودة آمنة وكرامة للمشردين داخليا وللاجئين.

٣١ - وإنني أدين بشدة حادثة اختطاف الرهائن في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وهي السادسة من نوعها منذ إنشاء البعثة عام ٢٠٠٣. ولم تُكشف قط هوية أي من مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية بحق أفراد البعثة أو أي من المسؤولين عن إسقاط طائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة في عام ٢٠٠١، ولم يحاكم أي منهم. ومن الضروري وضع حد لحالة الإفلات من العقاب. وأذكر الجانبين بمسؤوليتهما عن ضمان سلامة وأمن أفراد البعثة في جميع الأوقات.

كما تؤدي قوة حفظ السلام التابعة لـ كمنولث الدول المستقلة دورا هاما في تحقيق الأمن للبعثة، لذا يؤمل في التوصل قريبا إلى اتفاق على تمديد ولايتها.

٣٢ - إنني لا أزال أؤمن أن البعثة تؤدي دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار في منطقة الصراع وفي توفير إطار يمكن فيه للجانبين المضي قدما نحو تحقيق تسوية شاملة. وعليه، أوصي بمواصلة تمديد ولاية البعثة ستة أشهر حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٣٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمثليتي الخاصة السيدة تاغليافيني، ونائبتها، السيدة روزا أوتونباييفا، ولكبير المراقبين العسكريين اللواء أشفق لقيادتهم الدينامية لأعمال البعثة. وأشيد أيضا برجال البعثة ونسائها لتفانيهم وشجاعتهم في الاضطلاع بمهامهم في ظروف صعبة وغالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

المرفق الأول

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣)

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١١
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	٩
بنغلاديش	٩ ^(أ)
بولندا	٤
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٦
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
السويد	٣
سويسرا	٤
فرنسا	٣
مصر	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧
النمسا	٢
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٥
المجموع	١١٧

(أ) بمن فيهم كبير المراقبين العسكريين.

المرفق الثاني

تقديرات التكاليف لنشر ٢٠ فردا من أفراد الشرطة المدنية من بعثة
مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ١١ شهرا تبدأ في
أب/أغسطس ٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	تقديرات التكاليف
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	
المراقبون العسكريون	—
الوحدات العسكرية	—
الشرطة المدنية	٥٦٥
وحدات الشرطة النظامية	—
الأفراد المدنيون	
الموظفون الدوليون	٢٦٨
الموظفون الوطنيون	١٤٨
متطوعو الأمم المتحدة	—
التكاليف التشغيلية	
المساعدة المؤقتة العامة	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	—
مراقبو الانتخابات المدنيين	—
الاستشاريون	—
السفر الرسمي	٣٠
المرافق والمباني الأساسية	١٥٤
النقل البري	٣٨٧
النقل الجوي	—
النقل البحري	—
الاتصالات	٧٠
تكنولوجيا المعلومات	٨٥
الخدمات الطبية	١١
المعدات الخاصة	—
لوازم وخدمات ومعدات متنوعة	٥٧
المشاريع السريعة الأثر	—
الاحتياجات الإجمالية	١ ٧٧٥
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من الموظفين	٦٧
صافي الاحتياجات	١ ٧٠٨
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—
إجمالي الاحتياجات من الموارد	١ ٧٠٨

